جولة قصيرة بين الماضي والحاضر مع مهزلة "مسرحية العرائض والوفود"

الذين يذكرون تحركات النظام الاردني من اجل ضم الضفة الغربية باسم الوحدة في اواخر عام ١٩٤٨ وفيما بعد يجدون شبها كبيرا بين طريقة ذلك الزمان وطريقة اليوم، مع فارق ان الملقنين لم يكن شريكا في زيارات الوفود الى قصر المطلى في الشونة آنذاك.

حتى نفس الشريحة الاجتماعية التي اعتمرت من قبل الحكام العسكريين الاردنيين في ذلك الوقت "ممثلة" للشعب الفلسطيني تقوم اساوها او نفس اشخاصها بهذه المهمة اليوم، دون اعتبار لحقيقة وجود تغيرات موضوعية هائلة في الاوضاع السياسة والاجتماعية، وفي موازين القوى الطبقية، وفي وضع الحركة الوطنية الفلسطينية والاهتمام العالمي بقضيتها، والانجازات السياسة الكبرة التي تحققت لصالح الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا له.

وبستند منظمو الحملة الجديدة "للوحدة" على "مؤتمر اريحا" الذي لا تحتاج الى اضافة اي وصف له الى وصف السيد انور الخطيب له في مقابلة بشهر شباط ١٩٧٥ سجلها مهدي عبد الهادي في كتابه "المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية".

قال انور الخطيب في تلك المقابلة: "كان مؤتمر اريحا مؤتمرا (غوغائيا)." ومع ذلك فان ذلك المؤتمر والمؤتمر الذي سبقه في عمان وتلك التي تلته، وكذلك العرائض العديدة التي وقعت تطالب "بالوحدة" كانت جميعها تستند الى ذريعة واحدة وهي "انقاذ ما يمكن انقاذه" و "لحماية الضفة الغربية من السقوط بيد القوات الاسرائيلية."

وهكذا كان ثمن "التضامن الاردني الرسمي" مع الشعب الفلسطيني الالحاق والموافقة على تجزئة الشعب الفلسطيني وارضه واعتبار قطاع غزة وكافة اللاجئين الفلسطينيين في خارج الضفة غير مؤهلين للمشاركة في ابداء الراي بخصوص وطنهم. واصبح الشعب الفلسطيني هو سكان ذلك الجزء من فلسطين الذي اطلقت عليه السلطات الاردنية اسم "الضفة الغربية"، وبعد الضم اسقط اسم الشعب الفلسطيني حتى بعد قصره على جزء محدود من قاموس السياسة الاردنية الرسمية.

والان تنتش ثانية نفس الذريعة، وهي انه اذا كان سكان "الضفة الغربية" يريدون استعادة الارض فعليهم ان يقبلوا، سلفا، بالوحدة مع الاردن، والتخلي عن منظمة التحرير وعن حق تقرير المصير وعن كافة القرارات الدولية التي اعترفت لهم بهذا الحق، وعن كل التضحيات التي بذلت بسخاء من اجله.

وهنا ايضا مع فارق اساسي بين ذريعة الامس واليوم. فبالامس البعيد اي في عام ١٩٥٠ كانت "الارض" بيد الاردن وكان يقال انها ستضيع اذا لم يقبل اصحابها "الوحدة" اما الان فالارض ليست بيد الاردن ويقال انه من الممكن استعادتها اذا ما قبلت "الوحدة" مع الاردن.

ولا نود ان نثقل على القارئ بتكرار الوقائع التي تؤكد ان نهج الاعتماد على امبركا الذي يتبناه النظام الاردني قبل وبعد عام ١٩٦٧ لم يحقق اي شيء، بل تزداد تاكيدات الاوساط الحاكمة الاسرائيلية بانها لن تعيد الارض، فضلا عن ان الملك حسن بذل محاولات عديدة لاستعادتها، من خلال امبركا، ولم يفلح، وصدرت عنه تصريحات تتهم امبركا، في ذلك الحين، بانها فقدت "مصداقيتها كشريك نزيه في عملية السلام"!

وموضوعة "الارض مقابل السلام" التي تتردد على السنة المسؤولين الاردنيين وكانت "فاتحة" افاق عمان لا تعني شيئا في التطبيق العملي للسياسة الاردنية بدليل ان الملك حسن في كافة لقاءاته مع "الوفود" المؤيدة بصخ الخبار بين قبول الاعتماد على الصيغة الامبركية للتفاوض غير المشروط من قبل السلطة الاردنية او قبول ضياع الارض والاستسلام للامر الواقع. وبمعنى آخر فان الملك حسن يقول صراحة ان ليس لديه بديل لمطالبة امبركا بمساعدته على استعادة الارض غير القبول بضياعها.

حتى ان احد الظرفاء علق على الخبار الذي تطرحه موضوعة الارض مقابل السلام بالقول: "من يضمن لنا ان لا يختار اسرائيل الارض ويعطي الملك السلام ؟". وبالفعل هذا ما يجرى على ارض الواقع وفي "تطور" العلاقات بين الاردن واسرائيل في الوقت الحاضر.

ان هذا التوجه الاردني الرسمي فضلا عن عجزه عن استعادة الارض الا انه يستهدف من خلال حملة "التيئيس" التي تشنها الاجهزة الاردنية الرسمية، والوصف السلبي لمعنويات شعبنا في الاراضي المحتلة، تبرير القبول بالتنازلات والتمهيد للموافقة على تنازلات جديدة تتناول مساحة الارض التي يريدون التفاوض حولها.

بشير البرغوثي

والحديث المتكرر عن "ضياع" اكثر من نصف اراضي الضفة الغربية بالمصادرة، والحاق ذلك بشعار "انقاذ ما يمكن انقاذه" و"ضرورة المسارعة بانتهاز الفرصة الاخيرة حتى لا يضيع البقية الباقية" وهي عبارات اشبه باللازمة في الاناشيد تتكرر دائما على السنة المسؤولين الاردنيين ودعائهم تعني "اعترافا ضمنيا" بالمصادرات الاسرائيلية، واستعدادا مبطنا للقبول بالتنازل عنها او عن جزء منها، على الاقل، على مائدة المفاوضات!

لقد ضم الجولان، رسميا، لاسرائيل، وصودرت معظم اراضيه، وسكانه لا يتجاوزون الثلاثة عشر الف نسمة، لكننا لم نسمع لا منهم ولا من المسؤولين السوريين ما نسمعه في الضفة والقطاع من المسؤولين الاردنيين. بل نسمع كلاما آخر ونشاهد صورة اخرى مغايرة تماما للصورة غير الواقعية والمهينة التي يرسمها المسؤولون الاردنيون عنا في الضفة والقطاع.

نحن صامدون، والدعم الذي نريده ليس ذاك الدعم الذي يقدم للبعض لجرهم الى مائدة الحلول المشوهة.

سياسة توسيع الخدمات في الاراضي المحتلة بين "تصريحات" بيرس و "تطبيقات" حكومته

لا يكاد يمر يوم دون ان يقوم شمعون بيرس باطلاق تصريحات طنانة امام وسائل الاعلام الاسرائيلية والاجنبية تتركز حول "تحسين شروط المعيشة" و"تطوير الخدمات" لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ابرز تصريحات لبيرس، في هذا السياق، هي تلك التي عبر فيها على "اصراره" بـ"تمكين السكان من ادارة شئونهم بانفسهم".

وقد وصفت بعض وسائل الاعلام الاسرائيلية هذه التصريحات بانها ليست سوى "مكياج" يريد "بيرس" من ورائه "تجميل وجه" السياسة الاسرائيلية المطبقة فعلا على الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وهي السياسة التي لم يتحرج الصحفي الاسرائيلي "عقيبا الدار" من وصفها، بانها "سياسة كولونيالية"!

واعترفت مؤخرا، صحيفة "جيروزلم بوست" الاسرائيلية بان "الحكومة الاسرائيلية لم تولي قضية التطوير الاقتصادي في الضفة والقطاع، اي اهتمام جدي طوال الـ ١٩ عاما الماضية"!

وتعود اسباب ذلك، حسب الصحيفة الى، العوامل الامنية والسياسية والاقتصادية التي ترتكز اليها السياسة الاسرائيلية. وبسببها احجمت اسرائيل عن اقامة اي مشاريع ذات جدوى او صفقة اقتصادية تعود على "السكان"!

واكد الباحث الاسرائيلي، الدكتور "يهود لاوفر" في مقال نشره في صحيفة "البوست" هذا الواقع وقال: "ان اسرائيل هي الطرف الوحيد الذي يقرر المصادقة على قضايا التنمية الاقتصادية في الضفة والقطاع وهذه المصادقة تاتي، في معظم الاحيان، على شكل "فيتو" يمنع بموجبه العمل باي مشروع اقتصادي". واضاف: "ناهيك ان اسرائيل، نفسها، لم تبادر باقتراح اي مشروع في هذا الاطار"!

وهذا الاقتباس، يوضح الموقف الاسرائيلي الرسمي، الذي جمد الاوضاع الاقتصادية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويضيف "لاوفر" بان الاحتفاظ بالامن، ومجابهة نفوذ منظمة التحرير تقع في اولويات السياسة الاسرائيلية في الضفة والقطاع ويستدكر بهذا الصدد اقوال البروفيسور مناحيم مليسون، اول رئيس للادارة المدنية الاسرائيلية، التي اكد فيها بان الاموال التي اندفقت على الضفة والقطاع ادت الى انعاش هذا النفوذ على حد قوله.

وعلى صعيد آخر، فان الحكومة الاسرائيلية غير معنية باية مشاريع اقتصادية تطويرية في الضفة والقطاع، ولا سيما تلك التي قد تنافس البضائع الاسرائيلية، التي تغرق اسواق الضفة والقطاع. فهذه الشركات، تصدر منتجاتها الى المناطق المحتلة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار سنويا، بينما تستورد اسرائيل فواكه وخضار من الضفة والقطاع بقيمة ٢٠٠ مليون دولار فقط!

والسؤال المطروح: هل بمستطاع بيرس وحكومته، اتباع سياسة غير كولونيالية تجاه سكان الاراضي المحتلة؟! وقد اجابت على هذا السؤال، الكاتبة والباحثة الاسرائيلية الدكتورة سوزان هايتس روليف، وقالت: "من المشكوك فيه توقع قيام الحكومة الاسرائيلية الحالية باتخاذ اية قرارات جذرية تتعلق بقضايا التطوير والتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصا، في الاوقات الحالية، حيث تعترض الحكومة صعوبات جدية في مجال اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بنمو الاقتصاد الـ...

السلطات الاسرائيلية تعيد النظر في اولوياتها وأحاديث عن فرض مخطط الخدمات في القطاع أولاً

تتحدث الدوائر الاسرائيلية المسؤولة، ولا سيما في اوساط حزب شمعون بيرس عن امكانيات فرض "مخطط توسيع الخدمات" في القطاع اولا. وذكرت صحيفة "هآرتس" ان مكتب بيرس اعد خطة مفصلة حول هذا الموضوع بعد التشاور مع خبراء وضباط من الحكم العسكري وحكام عسكريين سابقين.

هذا وقد صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيرس بان هناك بوما شاسعا بين الاوضاع السائدة في قطاع غزة والاوضاع القائمة في الضفة الغربية. واكد بان القطاع يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية اكثر حدة وكانت صحيفة "هآرتس" قد نسبت لعدد من المسؤولين الاسرائيليين قولهم "بان تطبيق السلطة الذاتية" في قطاع غزة لن يواجه معارضة قوية مثل تلك المتوقعة لدى تطبيق ذلك في الضفة الغربية" على حد قولهم.

ويتمحص "المشروع" الذي يجرى الحديث عنه حاليا بقليص عدد الاسرائيليين الذين يعملون في المكاتب الادارية المدنية في القطاع الى اقصى قدر ممكن.

وعلى هذا الاساس فقد اعرب بيرس عن اسفه اثناء اجتماعه مع لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي لعدم تطبيق مشروعه "غزة في البداية" كما دعا الى ضرورة معالجة ما وصفه بمشاكل القطاع باقصى سرعة ممكنة، واضاف بان اسرائيل ستستمر في مخططها لتوسيع الخدمات مهما كانت العقبات، كما اكد معارضته لاجراء انتخابات للمجالس البلدية في المناطق المحتلة.

ومما يذكر ان معلومات كانت قد افادت بان السلطات الاسرائيلية شرعت في القطاع بتدريب عدد من رؤساء الدوائر وكبار الموظفين لتولي شؤون الادارة في قطاع غزة.

وفي تعليق حول هذا الموضوع قالت صحيفة "هآرتس" بانه من المفضل البدء بنقل الصلاحيات الادارية قبل تعيين رؤساء البلديات. واستشهدت الصحيفة بما جرى في قطاع غزة اثناء فترة وجود المبجور جنرال "اسحق سيجيف" حاكما عسكريا للقطاع. وقالت بان "سيجيف" استطاع بشكل هادئ ان ينقل نصف عدد الموظفين الاسرائيليين وان يستبدلهم بموظفين عرب! واشارت "هآرتس" الى ان "سيجيف" وضع مخططات تفصيلية تتعلق بكافة القضايا والصلاحيات التي يمكن تسليمها للعرب وذلك بصورة تتفق تماما مع اتفاقات كامب ديفيد.

واستذكرت الصحيفة بهذا الصدد ان بيرس ورابين كانا قد اعتبرا في تصريحات سابقة لهما بان ما جرى في القطاع يصلح ان يكون نموذجا لما يمكن ان يجرى في الضفة.